20100417-0001a-EZ

بيروت ١٧ نيسان ٢٠١٠

بيان صادر عن:

لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

المركز اللبناني لحقوق الانسان

يوم الجمعة الموافق فيه ١٦ نيسان ٢٠١٠ اجتمع كل من لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والمركز اللبناني لحقوق الانسان مع معالي الوزير جان اوغاسبيان الذي كلفه دولة رئيس مجلس الوزراء بلقائنا كبديل عن قبوله بالموعد الذي كنا قد تقدمنا بطلبه منذ أشهر وذلك من أجل بحث مسألة تشكيل هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري.

الاجتماع الذي كان من المفترض أن يخصص لمناقشة مطالبنا بخصوص الهيئة ومن ثم رفع تقرير الى دولة رئيس مجلس الوزراء تحول الى مناسبة من أجل اطلاق مواقف مستغربة ومستهجنة تهدف الى اقفال كل بحث يتعلق بمسألة المخفيين قسرا في لبنان. أهم ما قاله الوزير اوغاسبيان في هذا الشأن يمكن اختصاره بالتالي:

"... ان الوضع السياسي في لبنان ما زال هشا والبحث في قضية المخفيين قسرا سوف يعيدنا الى زمن التشنج والحرب ومن الأفضل الابتعاد عما قد يعتبر ادانة الى اية جهة شاركت في الحروب اللبنانية. حتى قضية انشاء بنك للحمض النووي DNA هي أيضا مسألة تثير الحساسية كونها وسيلة للتعرف على الضحايا مما قد يسبب أيضا ادانة للجهات المسؤولة عن الاخفاء القسري. هذا الوضع الحساس ينطبق أيضا على قضية اللبنانيين المخفيين في سوريا الأمر الذي يجعل البحث في هذه القضية مسألة صعبة ومعقدة خاصة وأن السلطات السورية ترمي الكرة في الملعب اللبناني عندما تطالب بالبحث في المقابر الجماعية في لبنان ..."

الواضح أن هذا الكلام يعني أن الجميع وخاصة أهالي الضحايا هم أمام حائط مسدود ولا أفق لأي حل. هذه المقاربة المرفوضة جملة وتفصيلا تجعلنا نسأل ونتسأل لماذا تضمن البيان الوزاري بندا خاصا (١٥) عن متابعة قضية اللبنانيين المخفيين في سوريا وبندا آخر (البند ١٦) عن قضية المخفيين قسرا في لبنان وعن ضرورة النظر في انشاء هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري؟ لماذا كل هذه المسكنات الكلامية والوعود الجوفاء بينما المسؤولون يضمرون موقفا سلبيا لا يحمل في طياته سوى نية مبيتة لعرقلة أية اجراء أو آلية لايجاد حل عادل لقضية مأساوية تطال الآلاف من العائلات اللبنانية؟

20100417-00016-2

المؤسف والخطير في آن معا أن أبسط مطلب من مطالب الأهالي المحقة ألا وهو تأسيس قاعدة معلومات الحمض النووي هو في نظر الحكومة مسألة تثير الحساسيات السياسية! ألم يأخذوا عبرة مما حدث في فاجعة الطائرة الاثيوبية وكيف ساهمت فحوصات الحمض النووي في التعرف على جثث وأشلاء الضحايا وتحديد هوياتهم؟ هل يمكن تصور المشهد وحجم الكارثة لو لم يكن هناك هذه التقنية العلمية؟

هذا الموقف السابق لتقرير الوزير الى دولة الرئيس يوضح سلفا المضمون والنتيجة، وبناء على ذلك نعود لنأكد تمسكنا بمطلب انشاء الهيئة الوطنية لضحايا الاخفاء القسري وقاعدة معلومات الحمض النووي لجميع أهالي الضحايا. لن نهدأ ولن نستكين قبل تحقيق هذا المطلب الحق الذي ينسجم مع كل الاتفاقات والعهود الدولية والتي نأسف أن يكون لبنان من الموقعين عليها صوريا.